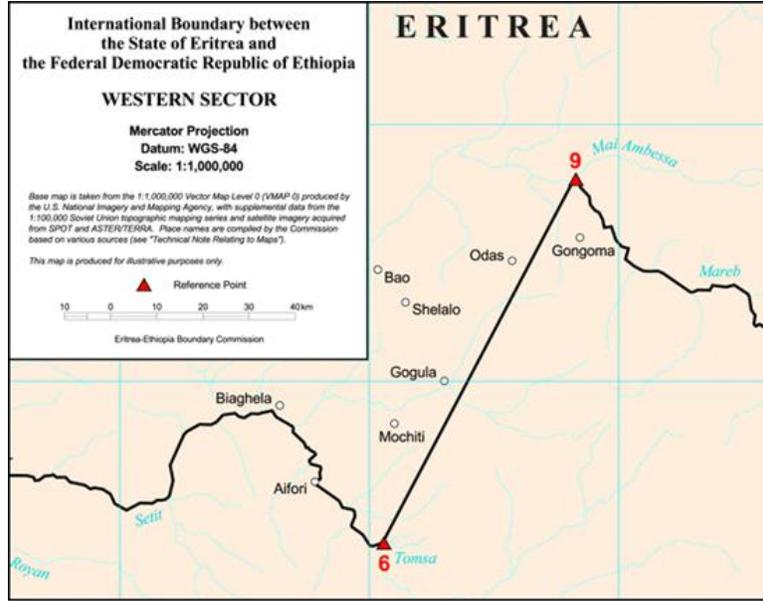


كفى .. تعدياً على سيادة القانون!



لقد مرت ستة عشر عاماً على إصدار لجنة التحكيم المختصة بحل النزاع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا، قرارها النهائي والملزم والذي يرجع تاريخ إصداره في 13 أبريل 2002م

ويذكر أنه ومنذ شهر مايو من عام 1998م وحتى شهر يونيو 2000م، وبعد أن تمكن الشعب الإرتري بكل صمود وبسالة من التصدي للغزوات السافرة وغير المبررة، وحتى يتم طوي صفحة الحرب التي تم تبريرها بـ "حرب حدودية"، تم عقد إتفاقية سلام (مبدئية وشاملة) في الجزائر في شهري يونيو وأغسطس من عام 2000م. وقد وقع كل من الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق آنذاك، كوفي عنان، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الأسبق، سالم أحمد سالم، ووزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق، مادلين أولبرايت، والرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، ومبعوث الإتحاد الأوروبي، السيد/ رينو سيرري، على هذه الإتفاقية كضامنين لتفعيلها.

وبموجب بنود إتفاقية الجزائر، تنص الإتفاقية على تأسيس لجنة تحكيم تضم خمسة أعضاء محايدين، وتتحصر مسؤولية هذه الهيئة في إصدار قرارها بالإرتكاز على المعاهدات الإستعمارية لحدود كلا البلدين لأعوام 1900م، م و1908م وكذلك بالإعتماد على القانون الدولي ذات الصلة، ومن ثم 1902م

ترسيم الحدود وتعيينها على الأرض بشكل نهائي.

وبموجب هذه الإتفاقية التي تمخض عنها إنشاء لجنة ترسيم الحدود الإرترية الإثيوبية وخلال أكثر من عام من إنشائها: -

- تم منح كلا الطرفين مهلة لتقديم الإثباتات القانونية
- وتم فحص ودراسة العديد من المستندات والإثباتات المقدمة من كلا الطرفين
- وبالنظر إلى المسؤولية الكبيرة التي حملتها إتفاقية الجزائر، وإعتماداً
على المعاهدات الإستعمارية والقوانين الدولية، قامت اللجنة بإصدار قرارها
في يوم 13 أبريل 2002م

وعلى أساس لوائح التنفيذات الخاصة بإتفاقية الجزائر ولجنة التحكيم، كان من المفترض أن يتم إنهاء تنفيذ القرار بشكل واقعي حتى شهر نوفمبر من عام 2003. إلا أن القرار لم يتم تنفيذه حتى اليوم بسبب تعنت زمرة الوياني وخدمة لمصالح أسياده، مما أدى إلى خرق القانون، والدهس على القانون الدولي ومبادئه. وبما أن لجنة ترسيم الحدود الإرترية - الإثيوبية لم تتمكن من إنهاء مهمتها بشكل كامل نتيجة العقبات التي نشأت من تعنت نظام الوياني، فقد قامت اللجنة في النهاية، بتعيين الحدود عبر (الترسيم شبه على الخريطة، وأعلنت إنهاء (virtual demarcation) "الواقعي-الافتراضي مهمتها بصورة رسمية في نوفمبر عام 2007م. وفي الوقت الذي قامت فيه لجنة ترسيم الحدود الإرترية - الإثيوبية بإقفال مكاتبها في كلا البلدين، ذكرت اللجنة في خطابها إلى الأمم المتحدة التالي:-

" إن إثيوبيا لم تظهر الرغبة والإستعداد لتنفيذ القرار النهائي والملزم الذي أقرت به. وبما أن الأمل تلاشى من أجل إكمال ومتابعة هذه العملية، فقد اضطرت اللجنة إلى إقفال مكاتبها. وفي النهاية، تعلن لجنة ترسيم الحدود الإرترية - الإثيوبية بأن الترسيم الذي تم بموجب القرار الصادر في أبريل 2002م، والتعيين الحدودي الظاهر الذي تم في 13 نوفمبر 2007، ملزم "لكلا الطرفين. وأي تعد على هذه الحدود من قبل أي طرف يعتبر عملاً غير شرعي."

وبسبب هذه العراقيل، التي نتجت عنها خسارة الزمن والفرص للشعبين الإرتري والإثيوبي في إحلال السلام والأمن في منطقتنا، وبالرغم من أن نظام الوياني الغازي مسؤول عن تلك النتائج، إلا أن الطرف الذي يجب إلقاء اللوم عليه بشكل مباشر هو مجلس الأمن الدولي الذي حمل على عاتقه مسؤولية إحترام تنفيذ الإتفاقيات المبرمة وقرارات اللجنة المكلفة، إضافة إلى ضامني الإتفاق اللذين لم يقوموا بالتزاماتهم التي تعهدوا بها آنذاك. وأكثر من

اي طرف آخر، فإن الإدارة الأمريكية آنذاك، مسؤولة أيضاً عن قرارها بخنق القرار وعدم تنفيذه. ويمكن إثبات هذه الحقيقة، عبر مقالات السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة الأسبق، جون بولتون. حيث ذكر جون بولتون في كتابه بعنوان "الإستسلام ليس خياراً" عن محاولة هدم إتفاقية الجزائر وذلك عبر تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية قائلاً:

" إن السبب الذي لم أفهمه، هو أن مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية آنذاك، جانداي فريزر، قامت بتقديم رأيها لي في فبراير عام 2005 بأن القرار الذي أصدرته لجنة ترسيم الحدود الإرترية – الإثيوبية عام 2002م، كان قراراً "خاطئاً" ويجب النظر فيه مرة أخرى، وأن يتم خلق ظروف تمكن إثيوبيا من حيازة معظم الأراضي المتنازع عليها. وبما أنني شعرت بالتعقيد حول كيفية تقديم هذه القضية لمجلس الأمن، فإنني لم أقم بتقديمها."

وذكرت المعلومات المسربة من موقع ويكليكس، بأنه في نوفمبر من عام 2009م، وخلال إجتماع مندوبي الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والسويد، صرح المندوب الأمريكي بأن "إثيوبيا هي صديقة لا يمكن إستبدالها بمنطقة شرق أفريقيا"، وذكر كذلك بأن "الولايات المتحدة الأمريكية تريد تجميد قضية الحدود الإرترية – الإثيوبية كما هي عليه كما أن مجلس الأمن الدولي، وبدلاً من أن يبتعد عن مسار المواقف الإزدواجية، ويقوم بالتنديد على الإعتداء السافر على السيادة الإرترية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن " أي دولة تعتدي على سيادة أراضي دولة أخرى، فيتم إتخاذ إجراءات ضد الدولة المعتدية على القانون الدولي ومبادئه بالتدخل العسكري"، إلا أنه وبالرغم من أن الغزوات التي توالى على أراضي إرتريا غير مبررة، فقد قام مجلس الأمن بحجب حق إرتريا في الدفاع عن نفسها ضمن البند 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بفرض قرار الحظر الجائر عليها.

لذا، فإن قصة الأعوام الستة عشرة الماضية، كانت من أجل المصالح الجيوسياسية، والعمل على إنتهاك الشرعية، وخرق القانون الدولي ومبادئه، مما أدى بالشعبين الإرتري والإثيوبي ومنطقتنا إلى خسران الوقت والفرص اللامتناهية بشكل مأساوي. لذا، إلى متى التهرب وإخفاء الظلم، ومحاولة اللعب بمصير الشعبين الإرتري والإثيوبي؟

وبمناسبة مرور ستة عشر عاماً على إصدار لجنة الحدود لقرارها، وكما ذكر فخامة الرئيس إسياس أفورقي أثناء مراسم التوقيع على إتفاقية الجزائر

بالقول " يجب إنهاء فصل الحروب والكرهية وإستبدالها بمرحلة التعاون والتعايش المشترك"، فإنه ينبغي وقف الإعتداءات والعمليات التدميرية التي تقع على الأراضي السيادية الإرترية بشكل فوري. وبما أن "مجاورة الشعوب نعمة وليست نقمة"، فإن دولة إرتريا تناشد وتنادي من أجل إنهاء الظروف التي تعكر صفو السلام بين شعبي إرتريا وإثيوبيا وجميع شعوب المنطقة، والعمل على خلق مرحلة جديدة من التنمية والتعاون، وأن يتم بشكل سريع، إلغاء الحظر الظالم وغير القانوني الذي فرض على إرتريا بعيداً عن الشرعية والقانون، وإحترام سيادة القانون، وأن يقوم المجتمع الدولي بشكل عام، ومجلس الأمن الدولي بإستكمال إلتزاماتهم وتعهداتهم التي قطعوها.

افتتاحية جريدة " ارتريا الحديثة "